Distr.: General
12 September 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الدورة الرابعة

مراكش، المغرب، ٢٤-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:
التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي

لمحة عامة عن عملية الاستعراض**

مذكّرة من الأمانة

ملخَّص

تتضمّن هذه المذكرةُ لمحةً عامةً عن المسائل الإجرائية المتعلقة بالسنة الأولى وبداية السنة الثانية من عمل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أنشأها مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في قراره ٣/١.

* CAC/COSP/2011/1.

** تأخَّر تقديم هذه المذكرة بسبب معالجة المعلومات التي توفَّرت حتى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

270911 V.11-85599 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا- تنظيم الاستعراضات القُطرية وتنفيذها في السنة الأولى

ألف- سحب القرعة

١- وفقاً للفقرة ١٤ من الإطار المرجعي لآلية الاستعراض، يجري اختيار الدول الأطراف المشاركة في عملية الاستعراض في أيِّ سنة معينة من دورة الاستعراض بالقرعة في بداية كل دورة استعراض. وعلاوةً على ذلك، تنص الفقرة ١٩ على اختيار الدول الأطراف المستعرِضة بالقُرعة في بداية كل سنة من الدورة، على ألاَّ تقومَ الدول الأطراف باستعراضات متبادلة.

٢- وفي الدورة الأولى لفريق استعراض التنفيذ التي عقدت في فيينا من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، أجريت قرعة لتحديد الدول الأطراف التي سيجري استعراضها في كل سنة من دورة الاستعراض الأولى، وتحديد الدول الأطراف المستعرِضة في السنة الأولى (انظر CAC/COSP/IRG/2010/7).[(١)] وقد لزم في بعض الحالات سحب القرعة أو تكرارها أثناء الاجتماع الذي عقده الفريق فيما بين الدورتين في فيينا في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٠ (انظر CAC/COSP/IRG/2010/10).

١- اختيار الدول الأطراف المستعرَضة

إرجاء الاستعراض

٣- وفقاً للإطار المرجعي، يجوز للدولة الطرف التي يقع عليها الاختيار للمشاركة في الاستعراض في سنة معيّنة أن ترجئ مشاركتها إلى السنة التالية من دورة الاستعراض، إذا كان لديها مبرّر معقول لذلك. وفي الدورة الأولى لفريق استعراض التنفيذ، اتفق على أنه في حال ما إذا قرّرت دولة طرف إرجاء مشاركتها إلى السنة التالية، يجري اختيار الدولتين الطرفين المستعرِضتين أو يكرّر عند سحب القرعة للسنة التالية.

٢- تبعات الإرجاء على استعراضات الدول الأطراف الأخرى

٤- نتيجةً لإرجاء استعراض الدول الأطراف المختارة للاستعراض في السنة الأولى من دورة الاستعراض، أصبح عدد الدول الأطراف المختارة للاستعراض من كل مجموعة إقليمية

(1) يمكن الاطلاع على القائمة المحدّثة بتشكيلات الاستعراضات القطرية على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: www.unodc.org/documents/corruption/Microsoft_Word_-_Country_pairings_-_Year_1-4.pdf.

أقل من العدد المتناسب مع الدول الأطراف في السنة الأولى (٢٦ استعراضا)، وارتفع بالتالي في السنة الثانية (٤١ استعراضا). وعندما تمارس أيُّ دولة طرف مختارة حقها في الإرجاء، تُدعى الدول الأطراف من نفس المجموعة الإقليمية التي اختيرت لكي تُستعرض في السنة التالية إلى بيان ما إذا كانت ترغب في أن تحلّ محل الدولة الطرف المرجِئة.

٣- اختيار الدول الأطراف المستعرِضة

كيفية اختيار الدولتين الطرفين المستعرِضتين

٥- تنص الفقرة ١٩ من الإطار المرجعي على أن تكون إحدى الدولتين الطرفين المستعرضتين منتمية إلى المنطقة الجغرافية نفسها التي تنتمي إليها الدولة الطرف المستعرَضة. ولهذا، فقد استخدم صندوقان منفصلان لسحب القرعة: يتضمّن أحدهما أسماء جميع الدول الأطراف من نفس المجموعة الإقليمية في حين يتضمن الثاني أسماء الدول الأطراف دون اعتبار للمجموعات الإقليمية.

اختيار الدول الأطراف التي لم تكن قد قدّمت قائمة بأسماء الخبراء الحكوميين عند سحب القرعة

٦- وفقاً للفقرة ٢١ من الإطار المرجعي، تعيِّن كل دولة طرف خبراء حكوميين يصل عددهم إلى ١٥ خبيرا لغرض القيام بعملية الاستعراض. وعند سحب القرعة، خلال الدورة الأولى لفريق استعراض التنفيذ، كانت ٩٤ دولة طرفاً قد قدّمت قائمة بأسماء الخبراء، وطرح سؤال بشأن مدى تأثير ذلك على سحب القرعة بالنسبة للدول الأطراف المستعرِضة. ورأت عدّة دول أطراف، من الدول التي اختيرت في السنة الأولى من الدورة للخضوع للاستعراض، أنَّ عدم وجود تلك القائمة لا يبرر طلب إعادة سحب القرعة، وسمحت بإعطاء مهلة إضافية للدول الأطراف المستعرِضة لتقديم قوائمها.

٧- وقد وقع الاختيار على أربع وستين دولةً طرفاً لإجراء استعراض في السنة الأولى من دورة الاستعراض؛ منها ١٦ دولةً طرفاً لم تقدّم، وقت سحب القرعة، قائمة بالخبراء الحكوميين لغرض تنفيذ آلية الاستعراض.

٨- ومن تلك الدول الأطراف الست عشرة، امتثلت ست دول لشرط تقديم قائمة بأسماء الخبراء الحكوميين بعد مضي شهر من سحب القرعة. وعند نهاية آب/أغسطس ٢٠١٠، قدّمت ثلاث دول أطراف إضافية قائمة بأسماء الخبراء الحكوميين للمشاركة في آلية الاستعراض.

٩- ومن بين الدول الأطراف التي قدّمت قائمة خبرائها بحلول ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، أجرى نصف تلك الدول تقريبا تعديلات على قوائمها في الفترة بين دورة فريق استعراض التنفيذ الأولى واجتماعه بين الدورتين الذي انعقد في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٠.

باء- الجدول الزمني للاستعراضات القُطرية وتنفيذها

١٠- حدّدت المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القُطرية جداول زمنية استرشادية لتلك الاستعراضات وذلك بهدف ضمان اتساق عملية الاستعراض وكفاءتها. والغرض من هذا الباب هو إعطاء لمحة عامة عن الجدول الزمني للاستعراضات القُطرية المنفَّذة في السنة الأولى.[٢]

١- الخطوات الأولية للاستعراضات القُطرية

تأكيد الاستعداد للخضوع للاستعراض

١١- في الدورة الأولى لفريق استعراض التنفيذ، اختيرت ٣٤ دولة طرفاً بسحب القرعة للخضوع للاستعراض في السنة الأولى من دورة الاستعراض.

١٢- وأشارت ١٩ دولة من هذه الدول الأطراف الـ٣٤ إلى أنها مستعدة للخضوع للاستعراض بحلول نهاية الدورة الأولى في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، وأبلغت ست دول أطراف فريق استعراض التنفيذ بأنها تودّ إرجاء مشاركتها إلى السنة التالية وفقاً للفقرة ١٤ من الإطار المرجعي. وتطوَّعت أربع دول أطراف، كانت قد اختيرت للخضوع للاستعراض في السنة الثانية، بتبكير موعد استعراضها، لكي تحل محل الدول الأطراف المرجِئة المنتمية إلى المجموعة الإقليمية ذاتها.

١٣- وطلب فريق استعراض التنفيذ إلى الأمانة أن تبلغ الدول الأطراف التي اختيرت للاستعراض خلال السنة الأولى من الدورة ولكنها لم تكن حاضرة أثناء الدورة الأولى بأنَّ عليها أن تبدي خلال أسبوعين من سحب القرعة استعدادها للمشاركة في ذلك الاستعراض. ومن هذه الدول الأطراف التسع، أبلغت ثلاث دول الأمانة باستعدادها للخضوع للاستعراض في السنة الأولى من دورة الاستعراض وأشارت ثلاث دول إلى رغبتها في إرجاء مشاركتها إلى السنة التالية وذلك حتى وقت الاجتماع الذي عقده الفريق بين

(2) تستند هذه البيانات إلى ٢٦ استعراضاً قطرياً مؤكّداً في وقت انعقاد الدورة الثانية المستأنفة لفريق استعراض التنفيذ من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

الدورتين في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٠. وأفادت دولة طرف أخرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ برغبتها في إرجاء استعراضها.

١٤- وعند انعقاد دورة الفريق الأولى المستأنفة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، لم تكن دولتان طرفان قد أبلغتا الأمانة رسمياً بقرارهما. وكما يرد في الفقرة ١٥ من تقرير الدورة الأولى المستأنفة، فقد قرّر الفريق توجيه رسالة من مكتب المؤتمر إلى الدولتين الطرفين غير المستجيبتين عبر بعثتيهما الدائمتين (CAC/COSP/IRG/2010/7/Add.1، الفقرة ١٥) يُطلب إليهما فيها أن تبلغا المكتب بقرارهما في أقرب وقت ممكن. وقد ردَّت إحداهما فيما بعد بما يفيد بأنها قررت إرجاء استعراضها للسنة التالية، أما الدولة الأخرى فردَّت خلال دورة الفريق الثانية المستأنفة مؤكدةً استعدادها للخضوع للاستعراض في السنة الأولى.

تعيين جهة اتصال لتنسيق مشاركة الدولة الطرف المستعرَضة

١٥- تعيِّن كل دولة طرف مستعرَضة، في غضون ثلاثة أسابيع من إبلاغها رسميا، جهة وصل لتنسيق مشاركتها في عملية الاستعراض، وفقا للفقرة ١٧ من الإطار المرجعي والفقرة ١٣ من المبادئ التوجيهية، وتخطر الأمانة بذلك.

١٦- وبالنسبة للدول الأطراف الست والعشرين التي كانت قد أبدت استعدادها للخضوع للاستعراض في السنة الأولى لدورة الاستعراض حتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، كانت الفترات الزمنية الممتدة من بدء عملية الاستعراض إلى الإبلاغ الرسمي بتعيين جهة الاتصال على النحو التالي:

أقل من ثلاثة أسابيع	١٧ دولة
من ثلاثة إلى خمسة أسابيع	٤ دول
أكثر من خمسة أسابيع	٥ دول

إرسال الدول الأطراف المستعرِضة بيانات الاتصال المتعلقة بخبرائها الحكوميين

١٧- تنص الفقرة ١٦ من المبادئ التوجيهية على ضرورة تنظيم عملية تواصل بالهاتف في غضون شهر واحد من إبلاغ الدولة الطرف المستعرَضة رسمياً ببدء إجراء الاستعراض القُطري. وتشارك في عملية التواصل بالهاتف الدولة الطرف المستعرَضة والدولة الطرف المستعرِضة وموظف الأمانة المكلَّف بالاستعراض القُطري. وبغية تنظيم العملية الأولى للتواصل بالهاتف، طلبت الأمانة من الدول الأطراف المستعرِضة تعيين جهات وصل من بين

الخبراء الحكوميين وإبلاغها ببيانات الاتصال الخاصة بهم. ويجب إرسال بيانات الاتصال هذه المتعلقة بالخبراء الحكوميين إلى الأمانة بشكل منفصل عن سيرهم الذاتية. وقد أدرج جميع الخبراء الذين يقومون بالاستعراضات على قوائم الخبراء الحكوميين، كما أضافت الدول الأطراف المستعرِضة، عند الاقتضاء لأغراض إجراء الاستعراضات، أسماء خبراء آخرين إلى قوائمها بواسطة الإجراء نفسه. وأُبلغت الدول الأطراف المستعرَضة بالتغييرات ذات الصلة.

١٨- وفيما يلي الفترات الزمنية الممتدة من بدء عملية الاستعراض إلى إرسال بيانات الاتصال بالخبراء الحكوميين المعيّنين للمشاركة في عملية الاستعراض القُطري:

أقل من ثلاثة أسابيع ..... ٣٣ دولة

من ثلاثة إلى خمسة أسابيع ..... ١٢ دولة

أكثر من خمسة أسابيع ..... ٧ دول

تنظيم عمليات التواصل بالهاتف الأولية

١٩- تقضي الفقرة ١٦ من المبادئ التوجيهية، حسبما ورد أعلاه، بأن تنظّم الأمانة عملية تواصل بالهاتف بغرض التعريف بكل من الدولتين الطرفين المستعرِضتين والدولة الطرف المستعرَضة وموظف الأمانة المنتدب للعمل ضمن فريق الاستعراض القُطري المعين، وبغرض التوجيه العام. وأعدت الأمانة مشروع جدول أعمال موحد لتوزيعه على جهات الوصل في الدول المستعرَضة وعلى الخبراء المعينين في الدول المستعرِضة يبين البنود الخاصة بالجدول الزمني لعملية الاستعراض القُطري، بما يشمل تاريخا مؤقتا لتقديم الردود المستوفاة على قائمة التقييم الذاتي ولغات عمل الاستعراض القُطري.

٢٠- وفيما يتعلق بجميع استعراضات السنة الأولى، أُجريت عمليات للتواصل بالهاتف أو عمليات تعارف أخرى على هامش حلقات العمل التدريبية أو في دورات فريق استعراض التنفيذ حيثما وافق البلد المستعرَض على ذلك.

٢- التقييم الذاتي

٢١- وفقاً للفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية، تبلغ الدولة الطرف المستعرَضة الأمانة، في غضون شهرين من إبلاغها رسمياً ببدء إجراء الاستعراض القُطري، بردّها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة.

٢٢- وقد نوقش تاريخ تقديم قائمة التقييم الذاتي خلال عمليات التواصل بالهاتف الأولية. وفي العديد من الحالات، أشارت دول أطراف مستعرَضة إلى أنها تحتاج إلى مهلة أطول لاستكمال التقييم الذاتي، وذلك لأسباب عديدة منها العوائق التقنية والحاجة إلى إجراء تنسيق بين الأجهزة. ولاحقاً لذلك طلبت أيضاً بعض الدول الأطراف المستعرَضة تمديد المهلة المحدّدة للتقديم و/أو قدّمت في البداية ردًّا مؤقّتاً يغطي جزءاً من الأحكام قيد الاستعراض. وتُعزى التأخيرات في إنجاز التقييم الذاتي في السنة الأولى لدورة الاستعراض جزئياً إلى عدم تمكّن الدول الأطراف المستعرَضة من الاستعداد مسبقاً بخلاف الدول الأطراف المستعرَضة التي اختيرت بالفعل للخضوع لعملية استعراض في السنوات التالية لدورة الاستعراض، وتعزى أيضاً إلى أنَّ تنظيم تدريبات لجهات الاتصال والخبراء الحكوميين جاء متأخّراً نسبياً في السنة الأولى.

٢٣- ومن بين الدول الـ٢٦ المستعرَضة في السنة الأولى من دورة الاستعراض، كانت الفترة الزمنية الممتدة من بدء عملية الاستعراض إلى تقديم الرد النهائي الكامل على قائمة التقييم الذاتي على النحو التالي:

أقل من شهرين	دولة واحدة
من شهرين إلى ثلاثة أشهر	٥ دول
من ثلاثة إلى أربعة أشهر	٩ دول
من أربعة إلى خمسة أشهر	٣ دول
من خمسة إلى ستة أشهر	دولتان
من ستة إلى ثمانية أشهر	٣ دول
أكثر من ثمانية أشهر	٣ دول

٢٤- وبلغ متوسطُ الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة بالنسبة للبلدان الثلاثة والعشرين التي قدمتها في غضون ثمانية أشهر، أي قبل شهر نيسان/أبريل ٢٠١١ أو خلاله، ١٩ أسبوعاً. وبما أنَّ دولةً طرفاً واحدةً لم تكن قد قدَّمت بعد ردودها الكاملة حتى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، فسيكون تقدير متوسط هذه الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز جميع الدول للقائمة في السنة الأولى من دورة الاستعراض أطول بكثير.

٢٥- وتراوح في الغالب عدد صفحات الردود الكاملة على قائمة التقييم الذاتي (باستثناء المرفقات) المقدمة من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ صفحة.

٢٦- وفي ١١ حالة كانت فيها الدولةُ الطرف المستعرَضة عضواً في منظمة دولية مختصة تشمل ولايتها قضايا مكافحة الفساد أو آلية إقليمية أو دولية لمكافحة الفساد ومنعه، قدّمت المعلومات ذات الصلة بتنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد التي أصدرتها المنظمة أو الآلية لينظر فيها الخبراء المستعرِضون وفقاً للفقرة ٢٧ (ج) من الإطار المرجعي. ووفقاً للفقرة ٦ من المبادئ التوجيهية، ذُكّر الخبراء الحكوميون بأن ينتبهوا إلى أنَّ من واجبهم، على الرغم من ضرورة مراعاة هذه التقارير، إجراء تحليلات خاصة بهم للوقائع التي تقدّمها الدول الأطراف المستعرَضة.

٣- الاستعراض المكتبي

٢٧- وفقاً للفقرة ٢١ من المبادئ التوجيهية، يجب أنَّ يقدِّم الخبراءُ الحكوميون إلى الأمانة نتائجَ الاستعراض المكتبي في غضون شهر واحد من تلقي الرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وأية معلومات تكميلية تقدمها الدولة الطرف المستعرَضة.

٢٨- وخلال عمليات التعارف الأولية ووفقاً للمبادئ التوجيهية، دُعي الخبراء المستعرِضون لاتخاذ قرار بشأن كيفية توزيع المهام والمسائل فيما بينهم مع مراعاة ميدان اختصاص كل منهم. وفي ١٠ حالات وافق الخبراء المستعرِضون على توزيع أعمالهم وفقاً للفصلين المستعرَضين وفي حالات أخرى قرّروا أن تتناول مجموعتا الخبراء المستعرِضين أعمال تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية معاً.

٢٩- وحتى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قدَّمت ٤٤ دولة من الدول الأطراف التسع والأربعين المستعرِضة نتائج استعراضاتها المكتبية. وفي حالات عديدة، أبلغ الخبراء الحكوميون الدولة الطرف المستعرَضة والأمانة بأنهم يحتاجون لتمديد المهلة الزمنية المحددة في المبادئ التوجيهية بغية استعراض المعلومات المقدّمة بعناية. وفي عدة حالات، أعربت الدولة الطرف المستعرَضة عن استعدادها لاستضافة زيارة قُطرية قبل استلام نتائج الاستعراض المكتبي رسمياً، مع مراعاة المتطلبات اللغوية اللازمة لإعداد الاستعراض المكتبي والموعد الذي تؤثره الدولة الطرف المستعرَضة. وعادةً ما كان الخبراء يتولون في تلك الحالات عرض نتائج الاستعراض المكتبي في اليوم الأول للزيارة القُطرية.

٣٠- وفيما يتعلق بالاستعراضات القُطرية الـ٢١ التي قُدِّمت وتُرجمت في إطارها ردودٌ كاملة على قائمة التقييم الذاتي حتى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كانت الفترات الزمنية الممتدة من تعميم التقييم الذاتي (بعد ترجمته عند الاقتضاء) إلى تقديم تعليقات الخبراء الحكوميين على النحو التالي:

أقل من شهر واحد.....	١٨ دولة
من شهر إلى شهرين.....	٢٠ دولة
من شهرين إلى ثلاثة أشهر	٦ دول
من ثلاثة إلى أربعة أشهر	دولة واحدة
الاستعراض المكتبي جارٍ.....	٣ دول
لم تقدم تعليقات بعد (أجريت زيارة قُطرية أثناء الاستعراض المكتبي).....	٤ دول

٤- وسائل الحوار المباشر الأخرى

٣١- وفقاً للفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية، ينبغي أن يُستكمَل الاستعراضُ المكتبي، إذا وافقت على ذلك الدولة الطرف المستعرَضة، بأيٍّ وسائل أخرى من وسائل الحوار المباشر، مثل القيام بزيارة قُطرية أو عقد اجتماع مشترك في مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

٣٢- وفيما يلي بيان وسائل الحوار المباشر الأخرى المتوخاة في الإطار المرجعي التي استخدمت:

إجراء زيارة قُطرية.....	٢٠ استعراضاً قُطرياً
عقد اجتماعات مشتركة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا	استعراض قُطري واحد
التماس زيارات قُطرية	استعراضان قُطريان
لم يتخذ قرار بعد.....	٣ استعراضات قُطرية

٣٣- ووفقاً للفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية، تضطلع الدولة الطرف المستعرَضة بتخطيط وتنظيم الزيارة القُطرية. وقد أعدَّت جهاتُ الوصل جدولَ الأعمال وقدّمته إلى المستعرِضين والأمانة قبل إجراء الزيارة القُطرية. وفي معظم الحالات، دعت الدولة الطرف المستعرَضة المستعرِضين والأمانة للتعليق على مشروع جدول الأعمال. وبلغ متوسط مدة الزيارات القُطرية من ثلاثة إلى أربعة أيام، وتضمّنت عقد اجتماعات مع مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين. ومع أنَّ الدول الأطراف المستعرِضة كانت ممثّلة عموماً بخبير حكومي واحد أو اثنين خلال كل زيارة قُطرية، فقد عيّنت بعض البلدان خبراء إضافيين للحضور أثناء الزيارة. وشارك موظفان من الأمانة في كل زيارة قُطرية. وعقد الاجتماع المشترك في فيينا لمدة ثلاثة

أيام وشارك فيه اثنان من الخبراء الحكوميين من كل دولة طرف مستعرِضة وثلاث جهات وصل من كل دولة طرف مستعرَضة.

٣٤- وبالإضافة إلى وسائل الحوار المباشر الأخرى هذه، عُقدت اجتماعات ثلاثية غير رسمية بموافقة الدولة الطرف المستعرَضة على هامش دورات فريق استعراض التنفيذ واجتماعات الفريق العامل المعني باسترداد الموجودات والفريق العامل المعني بمنع الفساد.

٥- نتائج عملية الاستعراض القُطري

٣٥- عملاً بالفقرة ٣٣ من الإطار المرجعي والفقرة ٣٠ من المبادئ التوجيهية، على الخبراء الحكوميين المستعرِضين إعداد تقرير استعراض قُطري وخلاصة مفيدة، وذلك بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الدولة الطرف المستعرَضة وبمساعدة من الأمانة. ويحدّد التقرير جوانب النجاح والممارسات الجيدة والتحديات المطروحة ويقدّم ملاحظات بشأن تنفيذ الاتفاقية. كما يتضمّن، حسب الاقتضاء، تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية اللازمة بغرض تحسين تنفيذ الاتفاقية.

٣٦- وحتى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كانت أربعة تقارير استعراض قُطرية قد وضعت في صيغتها النهائية. ومن المتوقّع الانتهاء من تجهيز ١٢ خلاصة وافية أخرى بحلول الدورة الرابعة من المؤتمر.

٣٧- وقد تبين في عدة استعراضات قُطرية أنَّ ترجمة مشاريع تقارير الاستعراض القُطرية والخلاصات الوافية إلى لغات العمل المتَّفق عليها كانت ضرورية، رغم أنَّ المبادئ التوجيهية لم تتضمن أحكاما تحدد الوقت الإضافي اللازم لذلك. واستمر الخبراء الحكوميون والأمانة في الاتصال بجهات الوصل بالدول المستعرَضة في تلك المرحلة من أجل استيضاح بعض الأمور أو الحصول على مزيد من المعلومات.

جيم- دور أمانة الآلية

٣٨- وفقاً للفقرة ٤٩ من الإطار المرجعي، تؤدي الأمانةُ كلَّ المهام اللازمة لضمان كفاءة أداء الآلية، بما في ذلك تقديم الدعم التقني والفني إلى الدول الأطراف، بناءً على طلبها، في سياق أداءِ مهام الآليةِ.

١- حلقات العمل التدريبية

٣٩- وفقاً للإطار المرجعي والمبادئ التوجيهية، نظّمت الأمانةُ حلقات عمل تدريبية لتعريف جهات الوصل في الدول الأطراف المستعرَضة والخبراء الحكوميين من الدول الأطراف المستعرِضة بالأحكام الموضوعية للاتفاقية والمنهجية المتبعة في عملية الاستعراض. وقد مُوّلت هذه الحلقات التدريبية عن طريق التبرّعات ونُظمت مجموعات الدول على أساس إقليمي و/أو لغوي. وعقدت ثماني حلقات من أجل استعراضات السنة الأولى بما يكفل حصول جميع الدول الأطراف المستعرَضة والمستعرِضة في السنة الأولى من دورة الاستعراض على فرصة للتدريب، وقد شارك فيها ما مجموعه ٢٠٠ متدرب. وأتيحت أيضا حلقات عمل وطنية ودورات تدريب مخصصة الغرض عند الاقتضاء.

٤٠- وشاركت جهاتُ الوصل والخبراء الحكوميون، أثناء حلقات العمل هذه، في تمارين تفاعلية بشأن الأحكام الموضوعية لفصلي الاتفاقية الثالث والرابع وذلك من أجل اكتساب فهم أعمق لمضمونها واستخدام الأعمال التحضيرية للمفاوضات الرامية إلى وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٣] والدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،[٤] حسب الاقتضاء. ونفّذ المشاركون تمارين تحاكي الاستعراضات وتشمل كل جوانب عملية الاستعراض القُطري: ملء قائمة التقييم الذاتي بشأن مواد مختارة باستخدام برامجية الاستقصاء الشامل (الأومنيبوس)؛ وتحليل الردود على قائمة التقييم الذاتي وإعداد استعراض مكتبي؛ والانخراط في حوار بشأن أمور منها وسائل الحوار المباشر الأخرى؛ وإعداد تقرير يصاغ باستخدام المخطط النموذجي لتقارير الاستعراض القُطرية وإقراره.

٤١- وقد نظَّم موظفو الأمانة حلقات عمل تدريبية حضرها في بعض الحالات موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلون عن مقدِّمي المساعدة التقنية الثنائية. وطُلب إلى المشاركين ملء استبيانات تقييمية في كل حلقة من حلقات العمل، مما زوَّد الأمانة بتقييم لحلقات العمل، بما يشمل تنفيذها ومضمونها إلى الجانب الدروس المستخلصة من أجل حلقات العمل القادمة.

٢- الدور المضطلع به في تنفيذ الاستعراضات القُطرية

٤٢- عقب اختيار الدول الأطراف المستعرَضة في السنة الأولى لدورة الاستعراض، خُصّص لكل استعراض قُطري موظفان من الأمانة، مع مراعاة عدّة أمور منها لغات العمل المتفق على استخدامها في الاستعراضات. وجرى التعريف بهذين الموظفين خلال عمليات

(3) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.V.13.

(4) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.06.IV.16.

التعارف الأولي وساعدا جهات الوصل والخبراء الحكوميين طيلة الاستعراضات القُطرية. وتطلبت الخطوات الأولية لعملية الاستعراض القُطري جهودا موسّعة للتنسيق والمتابعة من أجل ضمان أن تُنجز في وقت مناسب مختلف المراحل المحددة في الإطار المرجعي والمبادئ التوجيهية. ومن بين ما شمل هذا ضمان تعيين جهات الوصل وإرسال بيانات الاتصال الخاصة بالخبراء الحكوميين والتخطيط لتوفير فرص التدريب لهؤلاء الخبراء وتنظيم عمليات التعارف الأولي التي قضت بها المبادئ التوجيهية.

٤٣- ومتابعةً لحلقات العمل التدريبية التي نظّمت بموجب الإطار المرجعي، طلبت عدة دول أطراف مستعرَضة من الأمانة الحصول على مزيد من المساعدة لاستكمال التقييم الذاتي، عملاً بالفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية. ورُئي أنَّ فريق استعراض التنفيذ، قد يود في إطار ولايته المتعلقة بالمساعدة التقنية لتنفيذ الاتفاقية، أن ينظر في مدى توفّر فرص التدريب على الصعيد الوطني على قائمة التقييم الذاتي فيما يخصّ الدول الأطراف المستعرَضة.

٤٤- ووفقاً للفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية، تقوم الأمانة بترجمة الردود على القائمة المرجعية، عند الاقتضاء، وتعميمها على الخبراء الحكوميين في غضون شهر واحد. وعلى الفور، عممت الردود على الخبراء المستعرِضين العاملين باللغة التي قدّمت بها. وفي الوقت نفسه، أحيلت الردود إلى الترجمة، حسب الاقتضاء، بمساعدة المكاتب الميدانية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٤٥- وفيما يلي بيانُ المدد اللازمة لترجمة الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية:[٥]

من أسبوعين إلى أربعة أسابيع ..... ٨ استعراضات قُطرية

من أربعة إلى ستة أسابيع..... ٣ استعراضات قُطرية

من ستة إلى ثمانية أسابيع ..... استعراضان قُطريان

٤٦- وفي عدة حالات، تكفَّلت الأمانة أيضاً بأعمال الترجمة التحريرية و/أو الترجمة الشفوية أثناء الاستعراض المكتبي بغرض تيسير التنسيق فيما بين الخبراء الحكوميين من الدولتين الطرفين المستعرِضتين. ودعماً للاستعراض المكتبي وتحقيقاً للحوار، اتفق في عدة حالات، توفرت فيها القدرات اللغوية المناسبة، على أن تقدم الأمانة المساعدة بإعداد نسخة مدمجة من نتائج الاستعراض المكتبي لدى تلقّيها تعليقات الخبراء الحكوميين. ومن ثم، تقدّم

(5) ورد ما مجموعه ١٣ رداً على قائمة التقييم الذاتي حتى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ تطلبت الترجمة من لغات عمل الآلية وإليها.

هذه النسخة المدمجة إلى الدول الأطراف المستعرِضة لإقرارها، عند الاقتضاء، وتبلغ بها الدولة الطرف المستعرَضة بعد ترجمتها، عند الاقتضاء. وكما ورد أعلاه، استخدمت في كثير من الأحيان نسخة مدمجة من الاستعراض المكتبي أثناء الزيارات القُطرية من أجل عرض نتائجه.

٤٧- وفي الحالات التي طلبت فيها الدولةُ الطرف المستعرَضة وسائل حوار مباشر أخرى، أي زيارة قُطرية أو اجتماع مشترك في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، وفقاً للفقرة ٢٩ من الإطار المرجعي والفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية، وفّرت الأمانة تمويلاً من التبرعات من أجل استخدام إحدى وسائل الحوار المباشر هذه. فموّلت، عند الاقتضاء وفي حدود الموارد المتاحة، مشاركة خبيرين حكوميين على الأكثر لكل دولة طرف مستعرِضة. ولكن تقديرات التكلفة التي قُدِّمت إلى فريق استعراض التنفيذ في دورته الأولى استندت إلى افتراض ورود طلبات بتنظيم زيارات قُطرية أو عقد اجتماعات مشتركة من أجل نصف عدد الاستعراضات تقريباً. ولكن هذا الافتراض ثبت عدم دقته في السنة الأولى للدورة الأولى، إذ إنَّ معظم البلدان طلبت إما تنظيم زيارة قُطرية أو عقد اجتماع مشترك في فيينا. وفيما يتعلق بالزيارات القُطرية والاجتماعات المشتركة في فيينا، فقد يسّرت الأمانة الترتيبات العملية عملا بالفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية.

٤٨- ووفقاً للفقرة ٣٠ من المبادئ التوجيهية، طُلب إلى الأمانة في معظم الاستعراضات القُطرية تقديم المساعدة إلى الخبراء الحكوميين في صياغة تقرير الاستعراض القُطري والخلاصة الوافية في المرحلة النهائية من عملية الاستعراض، بما يكفل تنفيذ الاستعراض بطريقة منسّقة ومتّسقة وشاملة. وكما ورد أعلاه، فقد ترجمت مشاريع تقارير الاستعراض القُطرية والخلاصات الوافية إلى لغات عمل الاستعراض القُطري قبل إقرارها ووضعها في صيغتها النهائية.

٣- المتابعة مع الدول الأطراف

٤٩- تابعت الأمانةُ مع الدول الأطراف تنفيذ المتطلبات الإجرائية الواردة في الفقرتين ١٣ و١٤ أعلاه من خلال الاتصال بالبعثات الدائمة ذات الصلة وعبر الخطابات الرسمية، حسب الاقتضاء. وبُذلت جهودٌ خاصة عن طريق البعثات الدائمة في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بشأن الحالتين المذكورتين في الفقرة ١٤ أعلاه اللتين أحيلتا إلى الفريق في دورته الأولى المستأنفة. وكان من دور الأمانة أيضاً تشجيع جميع الأطراف المشاركة في الاستعراضات القُطرية على الوفاء بالمواعيد النهائية المحدّدة لتقديم مختلف المدخلات، كالرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية وتقديم تعليقات الخبراء الحكوميين.

دال- المسائل المتعلقة باللغات

٥٠- تجيز الفقرة ٥١ من الإطار المرجعي إجراء عملية الاستعراض القُطري بأيٍّ لغة من لغات عمل الآلية. وتتولى الأمانة مسؤولية توفير ما يلزم من ترجمة تحريرية وشفوية إلى أيٍّ من لغات عمل الآلية حسبما يكون ضرورياً لأداء مهامها بكفاءة.

٥١- ووفقاً للفقرات من ١٢ إلى ١٤ من قرار المؤتمر ١/٣، نظر فريقُ استعراض التنفيذ، في دورته الأولى، في الاحتياجات من الموارد اللازمة لآلية الاستعراض. ورحّب فريق استعراض التنفيذ، في قراره ١/١ بشأن الاحتياجات من الموارد اللازمة لتشغيل آلية استعراض التنفيذ لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بالتبرعات التي وردت حتى الآن والتي تغطّي جزئيا متطلّبات تشغيل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بما في ذلك تكاليف الاتصالات والترجمة من وإلى لغة أو لغات عمل الآلية المعيّنة للاستعراضات المنفردة، ونفقات السفر وبدل الإقامة اليومي لممثلي أقل البلدان نموا من أجل حضور الدورات السنوية لفريق استعراض التنفيذ، والتدريب ومصروفات التشغيل العامة، وكذلك الزيارات القُطرية والاجتماعات المشتركة في فيينا، والترجمة التحريرية والشفوية إلى لغات غير لغات عمل الآلية الست إذا ما طلبت ذلك إحدى الدول الأطراف الخاضعة للاستعراض، وطُلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يلتمس، وفقا للإطار المرجعي لآلية الاستعراض، تبرعات من أجل تغطية تكاليف الآلية التي لا تغطّيها الميزانية العادية.

٥٢- وكان من بين الاستعراضات القُطرية الـ٢٦ التي أجريت في السنة الأولى من دورة الاستعراض، ١٠ استعراضات بلغة واحدة، و١٤ استعراضاً بلغتين، واستعراضان بثلاث لغات. وبعد ضمان ترجمة كامل الرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، طلب إلى الدول الأطراف المستعرَضة اختيار أهم الوثائق الداعمة لترجمتها هي الأخرى. ووفقاً للفقرة ٥٢ من الإطار المرجعي، وفَّرت الأمانة أيضاً خدمات ترجمة من لغتين ليستا من لغات عمل الآلية وإليهما.

٥٣- وقد لزم الوفاء بالاحتياجات من الترجمة طوال عملية الاستعراض. وإضافةً إلى ترجمة الرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية وتقرير الاستعراض القُطري النهائي، قدِّم المزيد من خدمات الترجمة التحريرية والشفوية خلال الاستعراض المكتبي للتعليقات التي قدمتها الدول الأطراف المستعرِضة، وأثناء الحوار الذي أعقبه مع الدولة الطرف المستعرَضة، ومن أجل إقرار تقرير الاستعراض القُطري.

٥٤- وواصلت الأمانة تقديم معلومات عن الاحتياجات من الموارد وعن النفقات اللازمة إلى فريق استعراض التنفيذ وأعدت مذكرة عن الاحتياجات من الموارد اللازمة لعمل الآلية (CAC/COSP/2011/4) من أجل المؤتمر في دورته الرابعة.

ثانيا- الدروس المستخلصة من الاستعراضات القُطرية في السنة الأولى

٥٥- يرد فيما يلي بعضُ الدروس المستخلصة من الاستعراضات القُطرية التي نُفِّذت في السنة الأولى إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها الأمانة لمواجهة التحديات الناشئة. ولعلّ المؤتمر يودّ أن ينظر في كيفية توفير إرشادات إلى فريق استعراض التنفيذ ومن خلاله إلى جهات الوصل التابعة للدول الأطراف المستعرَضة والخبراء الحكوميين للدول الأطراف المستعرِضة والأمانة بهدف تعزيز العمل على تنفيذ الإطار المرجعي والمبادئ التوجيهية.

١- النسخة المحدثة من برامجية قائمة التقييم الذاتي المرجعية

٥٦- بناءً على اعتماد المؤتمر، في دورته الثالثة، لقائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة ووفقاً للإطار المرجعي لآلية الاستعراض، يتعيّن على جميع الدول الأطراف المستعرَضة أن تستخدم هذه القائمة بوصفها الخطوة الأولى من عملية الاستعراض. ونظراً للطابع المبتكر لأداة التقييم الذاتي هذه، تمثل أحد الأهداف الرئيسية لحلقات العمل التدريبية التي نظّمتها الأمانة في تعريف جهات الاتصال ببرامجية القائمة. واستناداً إلى الخبرات التي اكتسبت خلال هذه الحلقات التدريبية وفي الاستعراضات القُطرية وبالاستفادة من التعليقات التي وردت من عدة دول أطراف على مدى السنة الأولى من الاستعراضات، أعدت نسخة محدّثة من هذه البرامجية لمعالجة المسائل التقنية وحلّها ومن ثم تيسير استخدام هذه البرامجية وزيادة فعاليتها. والهدف من تحديث هذه البرامجية هو تيسير إعداد تقارير التقييم الذاتي التي تقدّمها الدول الأطراف المستعرَضة وتحليل الخبراء الحكوميين لها.

٥٧- وحيث إنه تبيّن أنَّ المعرفةَ بخلفية الدولة الطرف المستعرَضة أمرٌ لا بد منه لإجراء استعراض فعّال، فقد جرى توسيع الجزء التمهيدي لقائمة التقييم الذاتي المرجعية المعنون "المعلومات العامة" ليتيح للخبراء الحكوميين فهم النظام القانوني والمؤسسي والسياسي للبلد. وأضيف إلى هذا الجزء من القائمة سؤال عن التقييمات السابقة لمدى فعالية تدابير مكافحة الفساد. وبالمثل، وضعت تحت هذا العنوان أسئلة متعلقة بمشاريع القوانين أو التدابير المحتملة قيد النظر.

٥٨- ولا تؤثّر التعديلات على المضمون، وإنما تبسط تتابع الأسئلة تفادياً للتكرار. فقد أعيدت صياغة عدة أسئلة عامة من أسئلة قائمة التقييم الذاتي المرجعية وكُيّفت لتتناسب أكثر مع المتطلبات المحددة للأحكام قيد الاستعراض. وعند الاقتضاء، أدمجت الأبواب التي تعالج فقرات فرعية متصلة ببعضها ضمن مواد الاتفاقية لاستعراضها معاً. وعلاوةً على ذلك، نقلت أسئلة متعلقة بالمساعدة التقنية من مستوى الفقرة إلى مستوى المادة تفادياً لتكرار ذكر الاحتياجات ذاتها من المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ مختلف فقرات مادة معيّنة، مع الإبقاء على إمكانية الإشارة إلى تلك الاحتياجات الخاصة.

٥٩- وتضمُّ قائمة التقييم الذاتي وصلات رابطة بمقتطفات من الدليل التشريعي مما يوفّر معلومات إضافية عن متطلبات الأحكام الفردية. وفي النسخة المحدثة، أدمجت الوصلات الرابطة المختلفة التي تظهر في نص الأحكام في زر موحد "للدليل التشريعي" يخص كل حكم على حدة. وتضم مقتطفات الدليل التشريعي جملاً مقتبسة من منشور الأعمال التحضيرية.

٦٠- وتضم قائمة التقييم الذاتي إحالات مرجعية إلى أحكام صكوك أخرى لمكافحة الفساد، مما ييسّر النظر في التقييمات السابقة التي نفّذت في إطار منظمات أو آليات دولية أو إقليمية ذات صلة. وفي حين كانت الإحالات المرجعية تقتصر في السابق على الاتفاقيات التي تكون الدولة الطرف المنفّذة للتقييم الذاتي طرفاً فيها، تقدّم النسخة المحدّثة من البرامجية قائمة بجميع الصكوك ذات الصلة بحكم معيَّن بغض النظر عن حالة التصديق عليها.

٦١- وتيسيراً للاستعراض الذي ينفذه الخبراء الحكوميون استناداً إلى الردود على قائمة التقييم الذاتي، ستظهر الإشارات إلى الوثائق التي أرفقتها الدولة الطرف المستعرَضة بصورة تلقائية تحت الأحكام ذات الصلة في تقرير التقييم الذاتي الذي تولّده البرامجية.

٦٢- ونظراً للحاجة إلى وضع إجراءات متابعة، كما تنص عليه الفقرة ٤٠ من الإطار المرجعي، فقد كان لزاماً التأكد من التوافق بين نسختي قائمة التقييم الذاتي في العملية المذكورة أعلاه، مما يتيح للدول الأطراف نقل تقارير التقييم الذاتي السابقة إلى النسخة المحدّثة من البرامجية. وقد حوفظ عموماً على التوافقية بين النسختين مع بعض الاستثناءات الناتجة عن التغييرات الهيكلية في بضع حالات. ونتيجة النظر في الاحتياجات من المساعدة التقنية على مستوى المادة عوضاً عن النظر فيها على مستوى الحكم، لا تُنقل إلى قسم المساعدة التقنية في النسخة المحدثة إلا المعلومات المقدمة في إطار الحكم الأول من كل مادة.

٢- الخطوات الأولية من عملية الاستعراض

٦٣- أثَّر التأخر في تعيين جهات الوصل على مشاركة دول أطراف مستعرَضة في حلقات العمل التدريبية التي نظمتها الأمانة لتعريف جهات الوصل بآلية الاستعراض، ونتج عن ذلك تأخر في تقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي. والدولُ الأطراف التي سوف تخضع للاستعراض خلال السنة الثانية والسنوات التالية مدعوّةٌ بشدة إلى تعيين جهات وصل في أقرب وقت ممكن. وقد أبلغت عدة دول أطراف ستُستعرض في السنة الثانية الأمانة بما تقوم به من تحضيرات وينبغي تشجيعها على القيام بالمزيد في هذا الشأن.

٦٤- وتلقّت جهاتُ الوصل مساعدةً في تنزيل البرامجية على حواسيبها خلال حلقات العمل التدريبية وعن بُعد. وينبغي لجهات الوصل بالدول الأطراف المستعرَضة أن تنتبه إلى إمكانية التماس المساعدة، بما في ذلك المساعدة التقنية، من الأمانة عند ملء قائمة التقييم الذاتي. ففي عدة حالات، مكَّن الاتصال بالأمانة من إيجاد حلول سريعة لصعوبات تقنية مما يسّر عملية التقييم الذاتي.

٦٥- ومع أنَّ نوعيةَ الردود على قائمة التقييم الذاتي وشمولها هما مقوِّمان حاسمان في عملية الاستعراض، فإنَّ على جهات الوصل التنبه إلى القيود التي تفرضها الترجمة في الاستعراضات التي تُنفَّذ بلغتين أو أكثر وألا تستشهد إلا بالقوانين أو التدابير الأخرى التي تتصل تحديداً بتنفيذ الأحكام قيد الاستعراض. وعلاوةً على ذلك، لعلّ جهات الوصل تودّ، في الحالات التي تكون فيها المهلة المحدّدة لتقديم الردود قد انقضت، أن تنظر في تقديم الردود على الفصلين بصورة منفصلة عندما يصبح كل منها جاهزا.

٦٦- وقد أُجملت أعلاه المسائل المتعلقة بتقديم قائمة الخبراء الحكوميين قبل سحب القرعة، علماً بأنَّ غياب تلك القائمة قد يؤدي بالدولة الطرف المستعرَضة إلى طلب إعادة سحب القرعة. وفيما يتعلق بالامتثال للفقرة ٢٠ من الإطار المرجعي، ينبغي لجميع الدول الأطراف تقديم تلك القوائم في أقرب وقت ممكن.

٦٧- وبما أنَّ إعطاء بيانات الاتصال الخاصة بالخبراء الحكوميين شرط لازم لتنظيم عملية التواصل بالهاتف الأولية، فإنَّ عملية التعارف هذه لا يمكن إجراؤها في بعض الأحيان ضمن الإطار الزمني المحدد في المبادئ التوجيهية. وعلاوةً على ذلك، ففي الحالات التي لم يعين فيها إلا خبير واحد لإجراء الاستعراض، شكّل هذا تحدياً زاد من صعوبة تنظيم مختلف خطوات الاستعراض كما زاد من أعباء العمل.

٦٨- وقد طُلب إلى جهات الوصل والخبراء الحكوميين إبلاغ الأمانة في الوقت المناسب بحضورهم لاجتماعات فريق استعراض التنفيذ وكذلك اجتماعات الفريق العامل المعني باسترداد الموجودات والفريق العامل المعني بمنع الفساد، وذلك من أجل تنظيم الاجتماعات مع الخبراء المستعرِضين ووضع جدول زمني لها عندما تطلب ذلك الدولة الطرف المستعرَضة. وقد ثبت أنَّ عقد اللقاءات المباشرة والتداول بواسطة الاتصالات المرئية لربط أيِّ طرف غير حاضر من الوسائل القيِّمة والفعّالة للتواصل أثناء تنفيذ الاستعراضات.

٣- إجراء الاستعراضات القُطرية

٦٩- خلال عمليات التعريف الأوَّلية ووفقاً للمبادئ التوجيهية، دُعي الخبراء المستعرِضون للبت في كيفية توزيع المهام والمسائل فيما بينهم مع مراعاة مجال اختصاص كل منهم. وحيث إنَّ تقسيم العمل أثبت أنه عامل حاسم في الكيفية التي يتم بها إجراء الاستعراضات القُطرية، فقد شُجّع الخبراء الحكوميون على الاهتمام الشديد بهذه المسألة وتعديل التوزيع الأوّلي لمهام العمل عندما تستدعي الظروف ذلك.

٧٠- وتيسيراً لعمل الخبراء في هذا الصدد، كانت نتائج الاستعراض المكتبي، في أغلب الحالات، تُقدَّم إلى الأمانة في صورة ملاحظات مكتوبة بشكل حر أو على شكل قائمة، مع الإشارة إلى المواد ذات الصلة. ثم تولّت الأمانة تنظيم نتائج الاستعراض المكتبي وفقاً للشكل الوارد في المخطط النموذجي لتقارير الاستعراض القُطرية متى توفرت القدرات اللغوية المناسبة لدى الأمانة. وأمكن للخبراء المستعرِضين أيضاً أن يطلبوا إلى الأمانة أيَّ مساعدة أخرى في إصدار نتائج الاستعراض المكتبي. وأسهم إعداد الاستعراض المكتبي في شكل المخطط النموذجي قبل القيام بالزيارات القُطرية إسهاماً كبيراً في تركيز النقاش خلال الزيارات ويسّر وضع تقارير الاستعراض القُطرية في صيغتها النهائية. وقد أسهمت مشاركة الأمانة طوال عملية الاستعراض في اتساق المعايير التي استخدمها المستعرِضون في استنتاجاتهم.

٧١- أمَّا فيما يتعلق باستعراض الامتثال للواجبات، نُصح الخبراء الحكوميون بألا يكتفوا بتحليل مدى مراعاة الدولة الطرف المستعرَضة للتدابير المتوخَّاة في الأحكام ذات الصلة فحسب، بل بأن يستعرضوا أيضاً مضمون تلك التدابير، عند الاقتضاء. وفي عدة حالات، قدّمت أيضاً دول أطراف مستعرَضة مشاريع قوانين وطلبت إلى الخبراء التعليق عليها.

٧٢- ووفقاً للفقرة ١٨ من المبادئ التوجيهية، يتعين على الخبراء المستعرِضين إقامة خطوط اتصال مفتوحة مع الدولة الطرف المستعرَضة، ويجب إطلاع الأمانة على جميع تلك

الاتصالات. ولعل الخبراء يودّون الشروع في تلك الاتصالات أثناء عكوفهم على إعداد نتائج الاستعراض المكتبي، ولا سيما إذا طُلب منهم تقديم مواد أو معلومات إضافية، وذلك من أجل كسب الوقت في عملية التحليل التي يجرونها.

٧٣- وأشارت عدة دول أطراف مستعرَضة عند بداية عملية الاستعراض أو أثناءها، حسب الجدول الزمني لكل خطوة منصوص عليها في الإطار المرجعي والمبادئ التوجيهية وبغية تيسير عمل خبراء الاستعراض، إلى إمكانية تقديم نتائج الاستعراض المكتبي خلال استخدام وسائل الحوار المباشر الأخرى. وقد ثبتت فائدة ذلك تحديداً عندما كانت الترجمة مطلوبة وعندما صعب الاتصال بواسطة البريد الإلكتروني أو الهاتف بسبب صعوبات لوجستية وفرق التوقيت واللغة.

٧٤- وفيما يتعلق بوسائل الحوار المباشر الأخرى، طلب معظم الدول الأطراف زيارة قُطرية أثناء عملية التعريف الأولي وأكّدت على هذا الطلب قبل وقت كاف من أجل تخطيط الزيارة القُطرية وتنظيمها. وطلبت دولة طرف واحدة عقد اجتماع مشترك في مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وكانت اجتماعات الاستيضاح التي عُقدت مع الخبراء المستعرِضين والأمانة، ومع جهات الاتصال عند الاقتضاء، مفيدة جداً في التحضير للاجتماعات وجمع معلومات بغرض تجميع مشروع تقرير الاستعراض القُطري وإنجازه.

٧٥- وقد أُبرزت الاحتياجات من المساعدة التقنية في الردود على قائمة التقييم الذاتي وعكف الخبراء المستعرِضون على تناولها، إلاّ أنه غالباً ما لزم تنفيذ المزيد من العمل لتوفير نظرة شاملة للاحتياجات المتعلقة بالتنفيذ. كما أعربت عدة دول أطراف عن رغبتها في تحديد احتياجات تتجاوز الاحتياجات المطلوبة لمحض تنفيذ الفصلين قيد الاستعراض.

٧٦- وقد استغرَق إتمامُ المراحل النهائية لعملية الاستعراض، أي صياغة تقارير الاستعراض القُطرية والخلاصات الوافية، وقتاً أطول من المتوخى في المبادئ التوجيهية. ومن أسباب ذلك المتطلبات اللغوية اللازمة للاستعراض والحاجة إلى إجراء تحليلات ناجعة ودقيقة للمعلومات الواردة في تقارير الاستعراض القُطرية. والتوصل إلى اتفاق حول مضمون التقارير القُطرية والخلاصات الوافية تطلب في عديد من الحالات وقتا أطول من المتوخى، ومرجع ذلك في كثير منها استخدام لغات مختلفة في الاستعراضات مما تطلب ترجمة التقارير إليها. وفي عدة حالات، اقتضت إجراءات اعتماد التقارير القُطرية لدى الدولة الطرف المستعرَضة اتخاذ إجراء على مستوى سياسي رفيع وإجراء مشاورات بين العديد من الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة وتطلبت في إحدى الحالات موافقة البرلمان.

٧٧- وقد أشارت عدة دول مستعرَضة في السنتين الأولى والثانية في فترة مبكرة من عملية الاستعراض إلى أنها لن تفي بالجدول الزمني الاسترشادي المحدد في المبادئ التوجيهية. ورغم أنَّ البلدان قد نُصحت بالالتزام بأقصى قدر مستطاع بتلك المواعيد الزمنية وطلب إليها ذلك، فقد أدى عدم الالتزام بها إلى تفاوت في مواعيد الاستعراضات على مدار دورة الاستعراض.

٧٨- وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كانت المراحل النهائية لعملية الاستعراض القُطري، أي صياغة تقارير الاستعراض القُطرية والخلاصات الوافية والاتفاق بشأنها، بسبيلها إلى الاكتمال بالنسبة لمعظم الاستعراضات. وسوف تقدم الأمانة معلومات محدّثة بشأن عملية الاستعراض في السنتين الأولى والثانية من دورة الاستعراض الحالية في شكل تحديثات شفوية إلى المؤتمر في دورته الرابعة.

ثالثا- تنظيم الاستعراضات القُطرية وتنفيذها في السنة الثانية

٧٩- حتى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قدَّمت ١٣٢ دولةً طرفاً قائمة بأسماء خبرائها الحكوميين. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، أُرسلت مذكرات شفوية إلى الدول الأطراف المتبقّية تطلب إليها تقديم قائمة بأسماء الخبراء الحكوميين وفقاً للفقرة ٢١ من الإطار المرجعي قبل نهاية دورة فريق الاستعراض الثانية، وبذلت الأمانة جهودا مكثفة لضمان تقديم هذه القوائم.

٨٠- وفي الدورة الثانية التي عقدت من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، أجرى فريقُ استعراض التنفيذ القرعة لاختيار الدول الأطراف المستعرِضة في السنة الثانية من دورة الاستعراض الأولى. وأفادت دولتان مستعرَضتان بأنهما قد قرَّرتا إرجاءَ استعراضهما إلى السنة التالية. وبذا، بلغ مجموعُ الدول الأطراف التي سوف تستعرض في السنة الثانية لدورة الاستعراض الأولى ٤١ دولة طرفا. وفي إحدى الحالات، طلبت دولةٌ طرف مستعرَضة أن تُختار الدول الأطراف التي ستستعرضها من صندوق يتضمن الدول الأطراف من مجموعتين إقليميتين وذلك بسبب خصائصها الإقليمية والقانونية واللغوية.

٨١- وشرعت الأمانة في أعمال التحضير للسنة الثانية من دورة الاستعراض قبل انعقاد الدورة الثانية لفريق استعراض التنفيذ، وكان من بينها الإشارة على الدول المستعرَضة في السنة الثانية بالانتهاء من الرد على قائمة التقييم الذاتي. ولتشجيعها على تقديم الردود على تلك القائمة في وقت مناسب، دعت الأمانة إلى التبكير بتعيين جهات الوصل وتنظيم حلقة عمل تدريبية فوراً عقب الدورة الثانية للفريق.

٨٢- وحتى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كانت ٣٩ جهة من جهات الوصل الـ٤١ بالدول التي ستُستعرض في السنة الثانية قد عُينت.

٨٣- وحتى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كانت ٧٣ دولةً من الدول المستعرِضة الـ٧٧ قد أبلغت بيانات الاتصال بالخبراء الحكوميين المعينين للمشاركة في استعراضات السنة الثانية. ولم تكن بضع من الدول الأطراف المختارة بالقرعة لإجراء الاستعراضات في السنة الثانية قد قدَّمت بعد قوائم الخبراء الحكوميين، وقد بذلت الأمانة جهودا بهدف ضمان تعيين الخبراء الحكوميين المستعرِضين.

٨٤- وقد نُفذت ثماني عمليات تواصل بالهاتف واجتماعات أولية بشأن السنة الثانية من دورة الاستعراض الحالية قبل الدورة الثانية المستأنفة لفريق استعراض التنفيذ ومن المقرَّر تنفيذُ ١٤ عملية تواصل بالهاتف أو اجتماعاً خلال الدورة الثانية المستأنفة للفريق أو عقبها مباشرة.

٨٥- وفي إطار الاستعراضات التي استهلت بشأن السنة الثانية من دورة الاستعراض الحالية، قدمت إحدى الدول الأطراف قائمة التقييم الذاتي الخاصة بها إلى الأمانة وقدمت دولةٌ طرف أخرى ردا جزئيا، وذلك حتى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. والتمست عدة دول أطراف المساعدة من الأمانة من أجل البدء في الرد على قائمة التقييم الذاتي.

٨٦- وحتى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قُدِّمت أربع حلقات عمل تدريبية ضمَّت ٧٤ مشاركا من ٣٧ بلدا من البلدان المستعرِضة والمستعرَضة من أجل توفير التدريب لجهات الوصل والخبراء الحكوميين المشاركين في السنة الثانية للاستعراضات. وسوف تُعقد حلقة عمل أخرى مباشرةً قبل الدورة الثانية المستأنفة لفريق استعراض التنفيذ تضم أكثر من ٧٠ مشاركا من أكثر من ٣٥ بلدا. ومن المقرر أن تعقد حلقة عمل أخرى للدول المتبقية وسوف يُقدم تدريب مخصص الغرض لجهات الوصل والخبراء الحكوميين الذين لن يتمكنوا من حضور أيٍّ من حلقات العمل.

٨٧- وفيما يتعلق باستعراضات السنة الثانية، فقد تقرَّر، حتى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، إجراء ١٤ استعراضا منها بلغة واحدة، و٢٤ استعراضا بلغتين، وثلاثة استعراضات بثلاث لغات.

رابعا- مسائل يتعين النظر فيها

٨٨- لعل المؤتمر يود أن يوفر إرشادات إلى فريق استعراض التنفيذ بشأن سحب القرعة، بما يشمل كيفية ضمان أن تؤدي جميع الدول الأطراف واجبها بالخضوع للاستعراض في كل دورة استعراض والقيام بعملية استعراض واحدة على الأقل في كل دورة استعراض. ولعل

المؤتمر يود أن يشير على فريق استعراض التنفيذ بالخطوات التي يتخذها في حالة عدم استجابة الدول الأطراف في هذا الشأن.

٨٩- ولعلّ المؤتمر يود أن يهيب بالدول الأطراف المشارِكة في أيِّ سنة من سنوات عملية الاستعراض أن تنفذ الإجراءات المطلوبة في وقت مناسب من أجل ضمان سلاسة عمل الآلية. وهذا يشمل قيام الدول المستعرَضة بتعيين جهات الوصل الخاصة بها في وقت مناسب وقيام الدول المستعرِضة بإرسال قوائم بالخبراء الحكوميين الذين تعيّنهم من أجل أيِّ عملية استعراض وبيانات الاتصال بهم في وقت مناسب.

٩٠- ولعلّ المؤتمر يود أن يشجّع الدول الأطراف على أن تشرع في أعمال التحضير للاستعراضات الخاصة بها قبل إجرائها بفترة مناسبة وأن تطلب المساعدة من الأمانة لاستيفاء ردها على قائمة التقييم الذاتي عند الاقتضاء.

٩١- ولعلّ المؤتمر يود أن يشجّع الدول التي شاركت في السنتين الأولى والثانية من عمل دورة الاستعراض الحالية على أن تعرض ما اكتسبته من خبرات ودروس مستفادة من عملية الاستعراض وأن تقدم اقتراحات لتحسينها.

٩٢- ولعلّ المؤتمر يود أن يقدِّم إرشادات إلى فريق استعراض التنفيذ عن كيفية الاضطلاع الفعّال بوظائفه ولا سيما فيما يتعلق بالإشراف على عملية الاستعراض وضمان مراعاة الجداول الزمنية الاسترشادية.

٩٣- ولعلّ المؤتمر يود أن يهيب بالدول أن توفِّر التمويل الكافي للآلية لمواصلة عملها، ولا سيما تمويل تلك المكونات المرهونة بتوفر التبرعات، مثل الاحتياجات من التدريب والترجمة لفرادى الاستعراضات القُطرية.

٩٤- ولعلّ المؤتمر يود أن يناشد الدول الأطراف أن تبذل كل جهد ممكن لكي تنهي الاستعراضات، على أقل تقدير، في غضون ٨ أو ٩ أشهر من بداية سنة الاستعراض إذا ما تعذَّر الانتهاء منه في غضون فترة الستة أشهر المتوخَّاة. فزيادة متوسط الإطار الزمني في السنتين الثانية والثالثة سوف يؤدي إلى تأخير في العمل يفضي إلى مشاكل في السنتين الرابعة والخامسة من دورة الاستعراض الحالية.